البنـــك المركـــزي الأردنـــي
Central Bank of Jordan

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث
شبـــاط 2012

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov.jo

رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني في ظل هيكل أسعار فائدة متوافق مع حجم النشاط الاقتصادي بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة، بالاضافة الى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية فعّاله ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

قيمنا الجوهرية

- **الانتماء**: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة**: نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز**: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر**: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق**: نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية**: تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

تمثل البيانات المنشورة في هذا التقرير بيانات فعلية ونهائية ومطابقة للبيانات التي تلقاها البنك من مصادرها المختلفة، وذلك ما لم تتم الإشارة، وبشكل صريح، إلى خلاف ذلك في سياق هذا التقرير. وينبغي في هذا الخصوص مراعاة الطبيعة الخاصة لبعض البيانات، وذلك كما في حالة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات مثلاً، التي تقوم على مفهوم التدفقات (Flows) من وإلى العالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة، هي سنة على الأغلب، وليس مفهوم الأرصدة (Stocks) الذي يقاس في تاريخ محدد، مما يتطلب دراسة البيانات الربعية المتعلقة بمثل هذه الاستثمارات بحذر وتحليلها خلال العام كاملاً، ومن ثم مقارنتها بالأعوام السابقة.

المحتويـــــات

	الخلاصة التنفيذية	6
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	8
ثانياً	الانتاج والأسعار	20
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	29
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	39

الخلاصة التنفيذية

- **تظهر أخر البيانات المتوفرة عن عام 2011 والفترة المنقضية من عام 2012، تبايناً في أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة، ففي الوقت الذي سجّلت فيه الصادرات الوطنية ورصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة نمواً ملموساً، أظهر عدد آخر من المؤشرات تراجعاً واضحاً كبند مقبوضات السفر وتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج. هذا وقد أظهرت تقديرات دائرة الإحصاءات العامة تحسن معدل النمو الحقيقي خلال الربع الثالث من عام 2011 ليصل إلى 2.6٪، ليرتفع بذلك معدل النمو الحقيقي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2011 إلى 2.4٪.**

- **الإنتاج والأسعار والتشغيل،** سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.6٪ خلال الربع الثالث من عام 2011 مقابل 2.2٪ خلال نفس الربع من عام 2010، وعليه فإن معدل النمو الحقيقي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2011 بلغ 2.4٪ بأسعار السوق مقابل 2.0٪ خلال نفس الفترة من عام 2010. كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال شهر كانون ثاني من العام الحالي بنسبة 3.4٪ بالمقارنة مع ارتفاع أكبر بلغت نسبته 5.0٪ خلال نفس الفترة من عام 2011. أما معدل البطالة فقد سجل ارتفاعاً طفيفاً ليصل إلى 12.1٪ من إجمالي قوة العمل خلال الربع الرابع من عام 2011 مقابل 11.8٪ خلال نفس الفترة من عام 2010.

- **أمّا على صعيد القطاع النقدي والمصرفي،**
  - انخفض رصيد الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر كانون الثاني 2012 بمقدار 330.2 مليون دولار (3.1٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2011 ليبلغ 10,180.5 مليون دولار.
  - ارتفعت السيولة المحلية في نهاية شهر كانون الثاني 2012 بمقدار 170.7 مليون دينار (0.7٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2011 لتبلغ 24,289.6 مليون دينار.
  - ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر كانون الثاني 2012 بمقدار 169.9 مليون دينار (1.1٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2011 ليبلغ 16,021.1 مليون دينار.
  - ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر كانون الثاني 2012 بمقدار 241.5 مليون دينار (1.0٪) مقارنة بمستواه المسجل في نهاية عام 2011 ليبلغ 24,619.4 مليون دينار.

- انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية عام 2011 بمقدار 378.5 نقطة (15.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010 ليبلغ 1,995.1 نقطة.

- **وعلى صعيد المالية العامة**، سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية، بعد المساعدات الخارجية، عجزاً مالياً بلغ 738.9 مليون دينار خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2011 مقارنة بعجز مالي بلغ 801.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2010. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية عام 2011 عن مستواه في نهاية عام 2010 بمقدار 2,063.0 مليون دينار ليبلغ 8,915.0 مليون دينار (43.7٪ من GDP)، فيما انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي بمقدار 124.0 مليون دينار ليصل إلى 4,486.8 مليون دينار (22.0٪ من GDP)، وعليه بلغت نسبة صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) 65.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2011.

- **أمّا بخصوص تطورات القطاع الخارجي**، فقد ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال عام 2011 بنسبة 13.3٪ لتبلغ 5,654.1 مليون دينار، كما ارتفعت المستوردات بنسبة 17.6٪ لتبلغ 12,994.0 مليون دينار، وتبعاً لذلك ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 21.1٪ ليبلغ 7,339.9 مليون دينار، وذلك مقارنة بعام 2010. وتشير البيانات الأولية خلال عام 2011 بالمقارنة مع عام 2010 إلى انخفاض مقبوضات ومدفوعات بند السفر بنسبة 16.4٪ و 1.8٪، على التوالي. كما سجل إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج إنخفاضاً نسبته 4.5٪ خلال شهر كانون ثاني من عام 2012 مقارنة مع الشهر المقابل من عام 2010. وأظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 1,323.3 مليون دينار مقارنة مع عجز مقداره 666.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2010، في حين أظهر الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة صافي تدفق للداخل بلغ 802.4 مليون دينار مقارنة مع 975.3 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2010. كما أظهر صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية الربع الثالث من عام 2011 صافي التزام نحو الخارج مقداره 13,545.4 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل للخارج بلغ 12,461.4 مليون دينار في نهاية شهر كانون أول من عام 2010.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصة

- انخفض رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية شهر كانون الثاني 2012 بمقدار 330.2 مليون دولار (3.1٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2011 ليبلغ 10,180.5 مليون دولار، وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 6.3 شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية خلال شهر كانون الثاني 2012 بمقدار 170.7 مليون دينار (0.7٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2011 لتبلغ 24,289.6 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة خلال شهر كانون الثاني 2012 بمقدار 169.9 مليون دينار (1.1٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2011 ليبلغ 16,021.1 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة خلال شهر كانون الثاني 2012 بمقدار 241.5 مليون دينار (1.0٪) مقارنة بمستواه في نهاية عام 2011 ليبلغ 24,619.4 مليون دينار.
- ارتفعت أسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك المرخصة خلال شهر كانون الثاني 2012 بالمقارنة مع مستواها المسجل في نهاية عام 2011، أما أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة فقد انخفضت باستثناء أسعار الفائدة على الجاري مدين والتي ارتفعت بالمقارنة مع مستواها المسجل في نهاية عام 2011.

- انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية عام 2011 بمقدار 378.5 نقطة (15.9٪) عن مستواه في نهاية عام 2010 ليبلغ 1,995.1 نقطة، ونتيجة لذلك انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية عام 2011 بحوالي 2.6 مليار دينار (11.9٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2010 لتصل إلى 19.3 مليار دينار.

أهم المؤشـــرات النقديـــة

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بنهاية العام السابق (٪)

عام		الرصيد في نهاية كانون ثاني	
2011		2011	2012
US$ 10,510.7	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي	US$ 12,279.5	US$ 10,180.3
-14.1٪		0.3٪	-3.1٪
24,118.9	السيولة المحلية	22,530.9	24,289.6
8.1٪		1.0٪	0.7٪
15,851.2	التسهيلات الائتمانية	14,628.7	16,021.1
9.7٪		1.2٪	1.1٪
14,284.0	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	13,122.7	14,289.8
10.1٪		1.1٪	0.0٪
24,377.9	إجمالي ودائع العملاء	22,682.1	24,619.4
8.3٪		0.8٪	1.0٪
19,119.1	دينار	17,687.2	19,070.3
8.5٪		0.4٪	-0.3٪
5,258.8	أجنبي	4,994.9	5,549.1
7.6٪		2.2٪	5.5٪
19,905.8	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	18,558.1	20,023.7
8.5٪		1.2٪	0.6٪
16,507.6	دينار	15,332.2	16,372.7
8.5٪		0.8٪	-0.8٪
3,398.2	أجنبي	3,225.9	3,651.0
8.6٪		3.1٪	7.4٪

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيــات الأجنبيــة

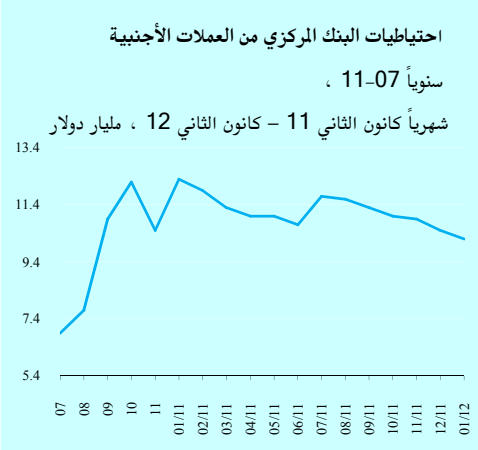

انخفضت الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في شهر كانون الثاني 2012 بمقدار 330.2 مليون دولار (3.1٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2011 لتبلغ 10,180.5 مليون دولار. وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو (6.3) شهراً.

السيولة المحلية (M2)

- ارتفعت السيولة المحلية خلال شهر كانون الثاني 2012 بمقدار 170.7 مليون دينار (0.7٪) عن مستواها في نهاية عام 2011 لتبلغ 24,289.6 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 224.1 مليون دينار (1.0٪) خلال نفس الشهر من العام السابق.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها خلال شهر كانون الثاني 2012 مع نهاية عام 2011 يلاحظ الآتي:**

  - **مكونــات السيــولــة: –**

– ارتفعت الودائع في نهاية كانون الثاني 2012 بمقدار 226.5 مليون دينار (1.1٪) عن مستواها في نهاية عام 2011 لتصل إلى 21,326.1 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 234.8 مليون دينار (1.2٪) خلال الشهر المماثل من عام 2011.

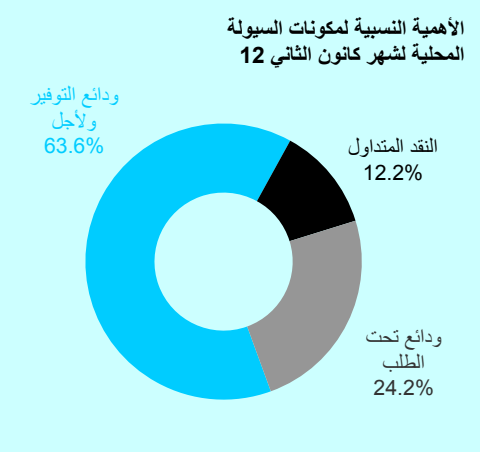

– انخفض النقد المتداول في نهاية كانون الثاني 2012 بمقدار 55.8 مليون دينار (1.8٪) عن مستواه في نهاية عام 2011 ليبلغ 2,963.5 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع انخفاض مقداره 10.6 مليون دينار (0.4٪) خلال نفس الشهر من عام 2011.

- **العوامل المؤثرة على السيولة المحلية:**

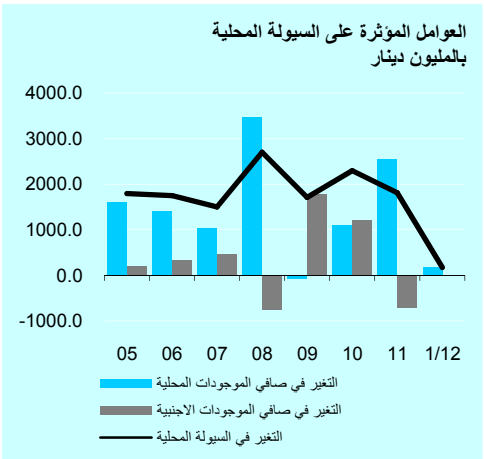

– ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شهر كانون الثاني 2012 بمقدار 172.3 مليون دينار (1.2٪) عن مستواه في نهاية عام 2011، مقابل ارتفاع قدره 139.8 مليون دينار (1.1٪) خلال الشهر المماثل من عام 2011. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع بند صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي بمقدار 190.8 مليون دينار (3.3٪)، وانخفاضه لدى البنوك المرخصة بمقدار 18.5 مليون دينار (0.1٪).

- انخفض بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر كانون الثاني 2012 بمقدار 1.6 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2011، مقارنة مع ارتفاع مقداره 84.4 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2011. وقد تأتى هذا الانخفاض كمحصلة لانخفاض هذا البند لدى البنك المركزي بمقدار 206.1 مليون دينار وارتفاعه لدى البنوك المرخصة بمقدار 204.5 مليون دينار.

التغير في العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

عام 2011		تغير الرصيد كما هو في نهاية كانون ثاني	
2011		2011	2012
-721.6	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**84.4**	**-1.6**
-729.8	البنك المركزي	0.1	-206.1
8.2	البنوك المرخصة	84.3	204.5
2,533.8	**الموجودات المحلية (صافي)**	**139.8**	**172.3**
1,006.6	البنك المركزي، منها:	83.3	190.8
39.3	الديون على القطاع العام (صافي)	49.1	85.5
966.7	أخرى (صافي*)	34.4	105.3
1,527.2	البنوك المرخصة	56.5	-18.5
1,744.9	الديون على القطاع العام (صافي)	-29.0	91.1
1,311.5	الديون على القطاع الخاص	146.8	22.7
-1,529.2	أخرى (صافي)	-61.3	-132.3
1,812.2	**السيولة المحلية (M2)**	**224.2**	**170.7**
175.6	**النقد المتداول**	**-10.6**	**-55.8**
1,636.6	**الودائع، منها:**	**234.8**	**226.5**
294.3	بالعملات الأجنبية	115.5	284.8

* : تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

❐ هيكـل أسعــار الفائــدة

◆ أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

- قام البنك المركزي بتاريخ 2012/2/5 برفع أسعار الفائدة على أدوات سياسته النقدية بمقدار 50 نقطة أساس، وعليه أصبحت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية على النحو التالي:

- **سعر إعادة الخصم:** 5.00٪.
- **سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة:** 4.75٪.
- **سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة:** 2.75٪.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (٪)

نهاية 2011		شباط 2011	شباط 2012
4.50	إعادة الخصم	4.25	5.00
4.25	اتفاقيات إعادة الشراء	4.00	4.75
2.25	نافذة الإيداع	2.00	2.75

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- سعر فائدة شهادات الإيداع: بلغ سعر الفائدة المرجح على آخر إصدار من شهادات الإيداع بتاريخ شهر تشرين أول 2008 بنسبة 5.64٪ لأجل ثلاثة أشهر و 5.94٪ لأجل ستة أشهر.

◆ أسعـار الفائـدة في الســوق المصرفــي:

- **أسعــار الفــائــدة علــى الــودائـــــع:**

– **الودائع لأجل:** ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر كانون الثاني 2012 عن مستواه المسجل في نهاية عام 2011 بمقدار نقطتي أساس ليبلغ 3.48٪.

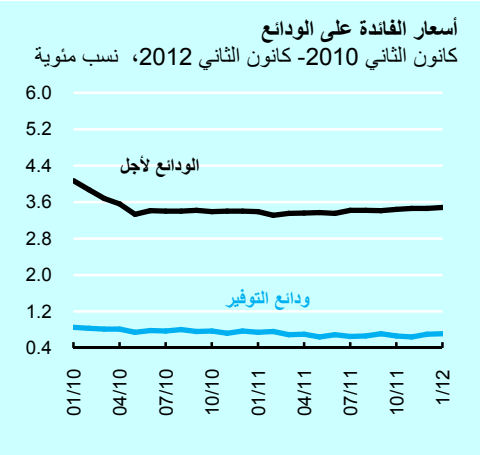

– **ودائع التوفير**: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر كانون الثاني 2012 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق ليبلغ 0.71٪.

– **ودائع تحت الطلب**: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر كانون الثاني 2012 بمقدار نقطتي أساس بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية العام السابق ليبلغ 0.45٪.

- **أسعار الفائدة على التسهيلات:**

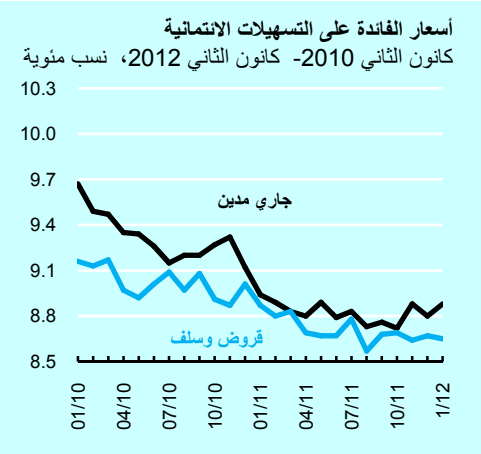

– **الجاري مدين**: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر كانون الثاني 2012 بمقدار 8 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق ليبلغ 8.88٪.

- **الكمبيـــالات والاســـناد المخصـومة**: انخفـض الوسـط المـرجح لأسـعار الفائـدة علـى الكمبيالات والاسناد المخصومة في نهايـة شـهر كـانون الثـاني 2012 بمقدار 13 نقطة أساس عن مسـتواه المسـجل في نهايـة العام السابق ليبلغ 9.21٪.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (٪)

عام 2011		كانون الثاني 2011	كانون الثاني 2012	التغير عن نهاية العام السابق/ نقطة أساس
	الـودائـع			
0.43	تحت الطلب	0.42	0.45	2
0.70	توفيـر	0.74	0.71	1
3.46	لأجل	3.39	3.48	2
	التسهيـلات الائتمانية			
9.34	كمبيالات واسناد مخصومة	9.34	9.21	-13
8.67	قروض وسلف	8.87	8.65	-2
8.80	جاري مدين	8.94	8.88	8
8.22	الإقراض لأفضل العملاء	8.18	8.22	0

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- **القـروض والسـلف**: انخفـض الوسط المـرجح لأسـعار الفائـدة على القروض والسلف في نهاية شهر كانون الثاني 2012 بمقدار نقطـتي أسـاس عـن مستواه المسجل في نهاية العام السابق ليبلغ 8.65٪.

- بلغ أدنى **سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء** في نهاية شهر كانون الثـاني 2012 مـا نسبته 8.22٪، وهو نفس مستواه المسجل في نهاية عام 2011.

❐ التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة

- بلغ الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة في نهاية شهر كانون الثاني 2012 ما مقداره 16,021.1 مليون دينار، بإرتفاع مقداره 169.9 مليون دينار (1.1٪) عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 177.3 مليون دينار (1.2٪) خلال نفس الشهر من عام 2011.
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي خلال شهر كانون الثاني 2012، يلاحظ بأن الارتفاع في التسهيلات الائتمانية قد تركز، بشكل رئيس، في

التسهيلات الممنوحة لقطاع الخدمات والمرافق العامة بمقدار 153.2 مليون دينار (13.5٪)، والتسهيلات المصنفة تحت بند "أخرى"، والذي يمثل في غالبيته تسهيلات ممنوحة للأفراد، بمقدار 122.1 مليون دينار (3.6٪)، أما التسهيلات الممنوحة لقطاعات الصناعة والتجارة العامة والإنشاءات فقد انخفضت بمقدار 64.2 مليون دينار (2.8٪) و63.3 مليون دينار (1.7٪) و 25.8 مليون دينار (0.7٪) على التوالي، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها السائدة في نهاية عام 2011.

- أما على صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة، فقد تركز الارتفاع في التسهيلات الممنوحة للقطاع العام وبمقدار 173.7 مليون دينار (29.5٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2011. كذلك ارتفع رصيد كل من التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص (مقيم) والمؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 5.8 مليون دينار و4.1 مليون دينار على التوالي، في حين انخفضت التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 13.7 مليون دينار (1.4٪).

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2012 ما مقداره 24,619.4 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 241.5 مليون دينار (1.0٪) عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 177.3 مليون دينار (0.8٪) خلال نفس الشهر من عام 2011.
- وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع في نهاية شهر كانون الثاني 2012 نتيجة لارتفاع كل من ودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 118.0 مليون دينار (0.6٪)، وودائع القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار 94.8 مليون دينار (6.2٪)، وودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 15.1 مليون دينار (0.6٪)، كذلك ارتفاع ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 13.6 مليون دينار (4.9٪)، وذلك بالمقارنة بمستوياتها السائدة في نهاية عام 2011.

- وبالنظر إلى تطورات الودائع خلال شهر كانون الثاني 2012، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ انخفاض الودائع بالدينار بمقدار 48.8 مليون دينار (0.3٪) أما الودائع بالعملات الأجنبية فقد ارتفعت بمقدار 290.3 مليون دينار (5.5٪)، وذلك عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2011.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تراجعاً في أدائها خلال عام 2011 مقارنة بمستواها في نهاية العام السابق، وفيما يلي إيجاز لأبرز ملامح هذا الأداء:

- **حجـم التـداول:**

ارتفع حجم التداول خلال شهر كانون أول 2011 بمقدار 42.0 مليون دينار (30.2٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 181.1 مليون دينار، مقابل ارتفاع قدره 70.1 مليون دينار (24.7٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال عام 2011، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 2,850.3 مليون دينار، مسجّلاً بذلك انخفاضاً قدره 3,839.7 مليون دينار (57.4٪) عن حجمه المسجّل خلال عام 2010.

- **عـــدد الأسهـــم:**

ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال شهر كانون أول 2011 بواقع 36.3 مليون سهم (22.5٪) عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 197.3 مليون سهم، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 167.1 مليون سهم (51.9٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال عام 2011، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 4,072.3 مليون سهم بالمقارنة مع 6,988.8 مليون سهم تم تداولها خلال عام 2010.

• الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر كانون أول 2011 ارتفاعاً قدره 30.9 نقطة (1.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 1,995.1 نقطة، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 19.0 نقطة (0.8٪) خلال الشهر المماثل من عام 2010. أما خلال عام 2011، فقد انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم بما مقداره 378.5 نقطة (15.9٪) عن مستواه المسجّل في نهاية عام 2010، مقابل انخفاض قدره 159.9 نقطة (6.3٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2010. وقد جاء هذا الانخفاض، نتيجة انخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم كافة القطاعات، حيث انخفض الرقم القياسي لكل من القطاع المالي بمقدار 467.8 نقطة (16.1٪) وقطاع الصناعة بمقدار 426.7 نقطة (16.6٪) وقطاع الخدمات بمقدار 203.5 نقطة (10.7٪) وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2010.

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة وفقاً للقطاع

كانون أول

2011	2010		2010
1,995.1	**2,373.6**	الرقم القياسي العام	**2,373.6**
2,443.9	2,911.7	القطاع المالي	2,911.7
2,149.9	2,576.6	قطاع الصناعة	2,576.6
1,693.7	1,897.2	قطاع الخدمات	1,897.2

المصدر: بورصة عمان.

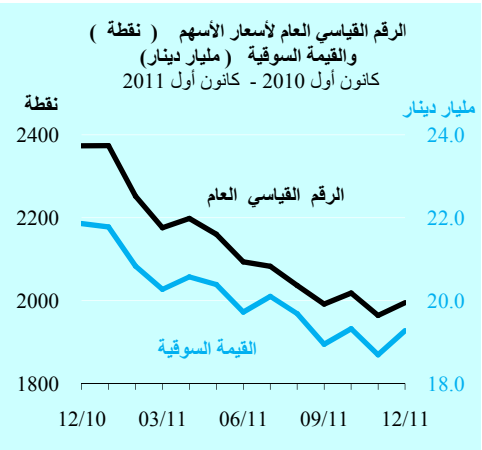

• القيمة السوقية للأسهم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر كانون أول 2011 ما مقداره 19.3 مليار دينار، مرتفعة بما يقارب 0.6 مليار دينار (3.2٪)

عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل ارتفاع مقداره 0.7 مليار دينار (3.3٪) خلال نفس الشهر من عام 2010. أما خلال عام 2011، فقد انخفضت القيمة السوقية بما يقارب 2.6 مليار دينار (11.9٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2010، مقارنة مع انخفاض بلغ 0.6 مليار دينار (2.7٪) خلال نفس الفترة من عام 2010.

- **صافي استثمار غير الأردنيين:**

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر كانون أول 2011 تدفقاً سالباً بلغ 4.8 مليون دينار، مقارنة بتدفق موجب قدره 1.2 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2010، حيث بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر كانون أول 2011 ما قيمته 31.4 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 36.2 مليون دينار. أما خلال عام 2011، فقد سجّل صافي استثمار غير الأردنيين في البورصة تدفقاً موجباً قدره 78.6 مليون دينار مقارنة بتدفق سالب قدره 14.6 مليون دينار خلال عام 2010.

مؤشرات التداول في بورصة عمان
مليون دينار

عام		كانون أول	
2010		2010	2011
6,690.0	حجم التداول	354.2	181.1
26.8	معدل التداول اليومي	17.7	9.5
21,858.2	القيمة السوقية	21,858.2	19,272.8
6,988.8	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	489.0	197.3
(14.6)	صافي استثمار غير الأردنيين	1.2	(4.8)
1,036.6	شراء	61.7	31.4
1,051.2	بيع	60.5	36.2

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- سجل (GDP) خلال الربع الثالث من عام 2011 نمواً حقيقياً نسبته 2.6٪ بأسعار السوق مقابل نمو نسبته 2.2٪ خلال نفس الربع من عام 2010. وباستبعاد صافي الضرائب على المنتجات والذي شهد تراجعاً نسبته 0.8٪ فإن معدل نمو الناتج الحقيقي بأسعار الأساس يصل إلى 3.3٪ بالمقارنة مع 3.4٪ خلال الربع ذاته من عام 2010.
- أما خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2011، فقد بلغ معدل نمو الناتج الحقيقي 2.4٪ بأسعار السوق و 3.2٪ بأسعار الأساس بالمقارنة مع نمو نسبته 2.0٪ بأسعار السوق و3.1٪ بأسعار الأساس خلال نفس الفترة من عام 2010.
- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، خلال شهر كانون ثاني من العام الحالي بنسبة 3.4٪ مقابل ارتفاع أكبر بلغت نسبته 5.0٪ خلال نفس الفترة من عام 2011.
- ارتفع معدل البطالة إلى 12.1٪ (10.7٪ للذكور و 18.3٪ للإناث) خلال الربع الرابع من عام 2011 مقابل 11.8٪ (10.0٪ للذكور و 20.0٪ للإناث) خلال نفس الفترة من عام 2010. هذا وقد بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (الأفراد الذين مؤهلهم التعليمي بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 15.5٪ مقارنة بالمستويات التعليمية الأخرى.

تطورات GDP خلال الأرباع الثلاثة الأولى 2011

وفقاً للتقديرات الأولية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، حقق الاقتصاد الوطني خلال الربع الثالث من عام 2011 نتائج ايجابية حيث سجل GDP **نمواً حقيقياً نسبته 2.6٪ مقابل نمو نسبته 2.2٪ خلال نفس الربع من عام 2010.**

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق
2009- 2011
نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملا
2009					
GDP بالأسعار الثابتة	5.1	5.2	7.7	3.9	**5.5**
GDP بالأسعار الجارية	7.2	7.7	9.0	9.6	**8.5**
2010					
GDP بالأسعار الثابتة	2.4	1.4	2.2	3.2	**2.3**
GDP بالأسعار الجارية	13.0	9.3	7.0	15.1	**10.9**
2011					
GDP بالأسعار الثابتة	2.3	2.4	2.6		
GDP بالأسعار الجارية	10.3	7.6	9.1		

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق

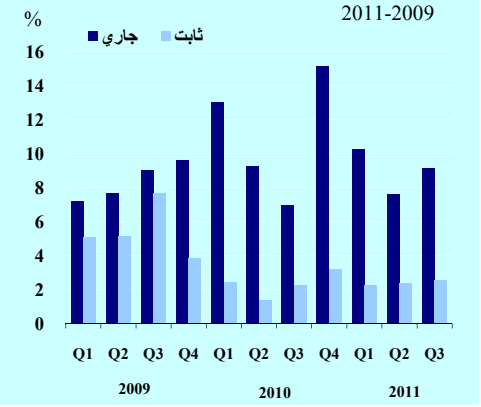

أما خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2011 فقد بلغ معدل النمو الحقيقي ما نسبته 2.4٪ بالمقارنة مع 2.0٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2010. وباستبعاد صافي الضرائب على المنتجات الذي تراجع بنسبة 1.6٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2011، **فإن معدل نمو GDP بأسعار الأساس الثابتة**

يصل إلى 3.2٪ مقابل نمو نسبته 3.1٪ خلال نفس الفترة من عام 2010. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية فقد سجل نمواً نسبته 9.0٪ بالمقارنة مع نمو أعلى بلغ 9.5٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2010. **وقد جاء النمو المسجل في GDP بأسعار السوق الجارية نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2011 بنسبة 6.4٪**، مقابل ارتفاع أكبر نسبته 7.3٪ خلال نفس الفترة من عام 2010.

وبشكل أكثر تفصيلاً، **شهد قطاع "الصناعات الاستخراجية"** نمواً حقيقياً ملحوظاً خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2011 بلغ 21.5٪ مقابل نمو نسبته 8.8٪ خلال نفس الفترة من عام 2010، كما سجل قطاع **"الصناعات التحويلية"** نمواً نسبته 4.1٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 1.6٪ خلال نفس الفترة من العام الماضي، هذا فيما شهد قطاعا **"التجارة والمطاعم والفنادق"** و**"الكهرباء والمياه"** تحسناً في أدائهما، حيث سجلا نمواً نسبته 3.9٪ و1.4٪ بالمقارنة مع تراجع نسبته 2.3٪ و 4.2٪ على الترتيب خلال نفس الفترة من عام 2010. وفي المقابل، **شهدت قطاعات "خدمات المال والتأمين والعقارات" و"الزراعة" و"النقل والاتصالات" تباطؤاً في أدائها** خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2011 حيث

سجلت نمواً نسبته 3.7٪ و 4.7٪ و 3.1٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 7.1٪ و 8.2٪ و 5.1٪ على الترتيب خلال نفس الفترة من عام 2010. أما **قطاع "الإنشاءات"، فقد شهد تراجعاً** بواقع 6.6٪ مقابل تراجع أقل نسبته 2.6٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2010.

وعلى صعيد مساهمة القطاعات المختلفة في النمو الاقتصادي بأسعار الأساس الثابتة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2011، فقد بلغت مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي والخدمي في معدل نمو GDP ما مقداره 1.0 نقطة مئوية و 2.2 نقطة مئوية، مقابل 0.5 نقطة مئوية و 2.6 نقطة مئوية على الترتيب خلال نفس الفترة من عام 2010.

❐ المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت آخر المؤشرات الاقتصادية القطاعية تفاوتاً واضحاً في أدائها، ففي الوقت الذي سجلت فيه المساحات المرخصة للبناء، والرقم القياسي لكميات إنتاج الكهرباء نمواً متسارعاً، شهد عدد آخر من المؤشرات تباطؤاً ملحوظاً أبرزها عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية، وكميات البضائع الصادرة والواردة عبر ميناء العقبة والرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية. في المقابل، تراجع أداء مؤشرات أخرى من أبرزها عدد المغادرين، والرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية. وفيما يلي أبرز تطورات المؤشرات القطاعية:

نسب مئوية*

عام 2010 كاملاً	المؤشـر	الفترة المتاحة		
		2010		2011
قطاع الصناعة				
	الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي	**-3.1**	**العام كاملاً**	**-0.3**
	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الأستخراجية	**39.7**	**العام كاملاً**	**16.5**
	إنتاج الفوسفات	26.7	العام كاملاً	16.3
	إنتاج البوتاس	72.2	العام كاملاً	16.8
	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية	**-5.6**	**العام كاملاً**	**-2.2**
	إنتاج المنتجات البترولية	-5.3	العام كاملاً	-5.7
	إنتاج الأحماض الكيماوية	9.9	العام كاملاً	-10.4
	إنتاج الأسمدة	5.4	العام كاملاً	-4.9
	الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء	**-5.0**	**العام كاملاً**	**4.5**
قطاع الإنشاءات				
-3.8	إنتاج الاسمنت	0.1	كانون ثاني – آذار	-15.1
-3.0	مبيعات الأسمنت في السوق المحلية (لا تتضمن الكميات المستوردة)	-7.0	كانون ثاني – آذار	-6.6
	المساحات المرخصة للبناء	7.8	العام كاملاً	25.7
قطاع النقـل				
	عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية	13.6	العام كاملاً	6.2
	كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة	18.7	العام كاملاً	13.8
	الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية	30.3	العام كاملاً	-3.8
	عدد المغادرين	19.9	العام كاملاً	-21.5

* : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من المصادر التالية :
- البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.
- شركات الاسمنت في الأردن.
- الملكية الأردنية.

❐ الأسعـــار

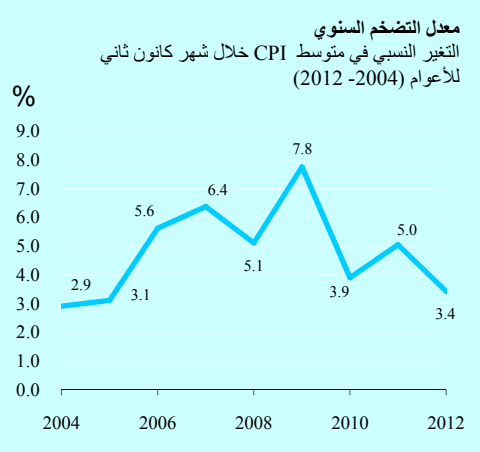

شهد المستوى العام للأسعار خلال شهر كانون ثاني من العام الحالي تباطؤاً في نموه بالمقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي، حيث بلغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI 3.4٪ بالمقارنة مع 5.0٪ خلال نفس الشهر من عام 2011. هذا وقد تأثر المستوى العام للأسعار خلال شهر كانون ثاني من العام الحالي بالإرتفاع العالمي لأسعار السلع الأساسية والنفط.

وفيما يتعلق بتطورات أسعار المجموعات المكونة لسلة CPI خلال كانون ثاني من العام الحالي بالمقارنة مع نفس الشهر من عام 2011، **نورد فيما يلي عرضاً موجزاً لأبرز المستجدات بهذا الخصوص:**

- **مجموعة المواد الغذائية**، تشكل هذه المجموعة الوزن الأكبر في سلة CPI (36.7٪)، **وقد شهدت أسعار هذه المجموعة ارتفاعاً بنسبة 3.9٪** بالمقارنة مع ارتفاع أكبر نسبته 5.2٪ خلال نفس الفترة من عام 2011. **وبذلك أسهمت هذه**

المجموعة بمقدار 1.4 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال شهر كانون ثاني من العام الحالي. ويعزى ارتفاع أسعار هذه المجموعة إلى زيادة أسعار معظم البنود المكونة لها وخصوصاً بند "الألبان ومنتجاتها والبيض" (بنسبة 13.5٪)، وكذلك "اللحوم والدواجن" (بنسبة 9.6٪) و"السكر ومنتجاته" (بنسبة 5.8٪) من جهة، وتراجع أسعار الخضروات (بنسبة 14.3٪)، والفواكه (بنسبة 5.0٪) والحبوب ومنتجاتها" (بنسبة 2.5٪) من جهة أخرى.

- **مجموعة الملابس والأحذية** (5.0٪ من سلة CPI)، **ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 6.6٪** بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 5.0٪ خلال نفس الفترة من عام 2011، **لتسهم بذلك بنحو 0.4 نقطة مئوية من معدل التضخم المسجل خلال الفترة قيد التحليل.** وقد تأثرت وتيرة الزيادة في أسعار هذه المجموعة بارتفاع أسعار الملابس والأحذية اللذان سجلا تضخماً نسبته 6.4٪ و 7.3٪ بالمقارنة مع 5.3٪ و 4.0٪ على التوالي خلال نفس الفترة من عام 2011.

- **مجموعة المساكن** (26.8٪ من سلة CPI)، **ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 2.7٪** بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 4.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2011، **لتسهم بذلك بمقدار 0.7 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الفترة قيد التحليل.** وقد تأثرت أسعار هذه المجموعة بارتفاع الرقم القياسي لبند "الإيجارات" بنسبة 4.2٪، كما شهدت البنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها وبنسب متفاوتة تراوحت بين 0.1٪ لبند "الوقود والإنارة" و 4.7٪ لبند "الأواني والأدوات المنزلية".

- **مجموعة "السلع والخدمات الأخرى"** (31.6٪ من سلة CPI)، **ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة بلغت 2.8٪** بالمقارنة مع ارتفاع أكبر نسبته 5.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2011، **مسهمة بذلك بمقدار 0.9 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الفترة قيد التحليل.** وقد تأثرت الزيادة في أسعار هذه المجموعة بالارتفاع المسجل في أسعار جميع بنودها وخصوصاً بند "العناية الشخصية" (8.9٪)، و"الثقافة والترفيه" (7.1٪)، و"العناية الطبية" (6.7٪) والتعليم (3.0٪)، في حين سجل بند "النقل" ارتفاعاً طفيفاً في أسعاره وبنسبة 0.3٪.

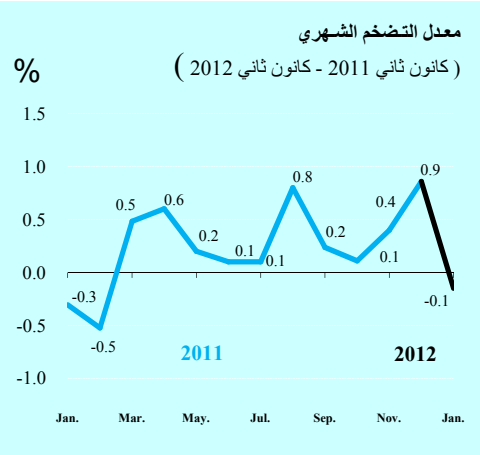

أما خلال كانون ثاني من العام الحالي مقارنة بالشهر السابق (كانون أول 2011)، فقد تراجع المستوى العام لأسعار المستهلك بنسبة طفيفة بلغت 0.1٪ وذلك محصلة لتراجع أسعار عدد من البنود أبرزها "الخضروات" و"الفواكه" و"الحبوب ومنتجاتها" من جهة، وارتفاع أسعار عدد آخر من البنود أبرزها "اللحوم والدواجن" و"الألبان ومنتجاتها والبيض" من جهة أخرى.

التشغيل

- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 38.9٪ (62.4٪ للذكور و 14.9٪ للإناث) خلال الربع الرابع من عام 2011 مقارنة مع 39.0٪ (63.2٪ للذكور و 14.3٪ للإناث) خلال نفس الفترة من عام 2010.

- فيما بلغت نسبة المشتغلين خلال الربع الرابع من عام 2011 من مجموع (السكان 15 سنة فأكثر) 34.2٪. وقد شكّل المشتغلون في قطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي ما نسبته 24.9٪ من مجموع المشتغلين، فيما شكّل المشتغلون في قطاع تجارة الجملة والتجزئة 14.4٪، وتوزعت النسبة المتبقية على قطاعات التعليم والصناعات التحويلية والقطاعات الأخرى.

- بلغ معدل البطالة (نسبة المتعطلون من قوة العمل) خلال الربع الرابع من عام 2011 ما نسبته 12.1٪ (10.7٪ للذكور و 18.3٪ للإناث) مقابل 11.8٪ (10.0٪ للذكور و20.0٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2010. هذا وقد بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (الأفراد الذين مؤهلهم التعليمي بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 15.5٪ مقارنة بالمستويات التعليمية الأخرى.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً، بعد المساعدات الخارجية، مقداره 738.9 مليون دينار خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2011 مقارنة بعجز مالي بلغ 801.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2010. وفي حال استثناء المساعدات الخارجية (1,101.3 مليون دينار)، فإن الموازنة العامة تكون قد حققت عجزاً مالياً مقداره 1,840.2 مليون دينار مقارنة بعجز مقداره 1,090.4 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2010.
- ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي في عام 2011 عن مستواه في نهاية عام 2010 بمقدار 2,016.0 مليون دينار ليبلغ 9,996.0 مليون دينار (49.0٪ من GDP).
- ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية عام 2011 عن مستواه في نهاية عام 2010 بمقدار 2,063.0 مليون دينار ليبلغ 8,915.0 مليون دينار (43.7٪ من GDP).
- انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية عام 2011 عن مستواه في نهاية عام 2010 بمقدار 124.0 مليون دينار ليبلغ 4,486.8 مليون دينار (22.0٪ من GDP).

أداء الموازنة العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2011 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2010:-

- **الإيرادات العامة**

انخفضت الإيرادات العامة (متضمنةً المساعدات الخارجية) خلال شهر تشرين ثاني 2011 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2010 بمقدار 71.4 مليون دينار أو ما نسبته 19.1٪ لتصل إلى 302.6 مليون دينار. بينما شهدت الإيرادات العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2011 ارتفاعاً مقارنة مع نفس الفترة من عام 2010 بمقدار 844.6 مليون دينار أو ما نسبته 20.3٪ لتصل إلى 4,996.4 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع المساعدات الخارجية، بشكل أساس، بمقدار 812.7 مليون دينار والإيرادات المحلية بمقدار 31.9 مليون دينار.

أبرز تطورات الموازنة العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2011 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2010:

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	تشرين ثاني		معدل	كانون ثاني – تشرين ثاني		معدل
	2010	2011	النمو (٪)	2010	2011	النمو (٪)
إجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية	**374.0**	**302.6**	**-19.1**	**4,151.8**	**4,996.4**	**20.3**
الإيرادات المحلية، منها:	374.0	255.1	-31.8	3,863.2	3,895.1	0.8
الإيرادات الضريبية، منها:	210.2	190.9	-9.2	2,716.4	2,831.0	4.2
ضريبة المبيعات	164.1	142.1	-13.2	1,792.5	1,873.6	4.5
الإيرادات الأخرى، منها:	160.6	62.6	-61.0	1,128.2	1,045.2	-7.4
رسوم تسجيل الأراضي	8.2	10.3	25.6	117.8	133.0	12.9
المساعدات الخارجية	0.0	47.5		288.6	1,101.3	281.3
إجمالي الإنفاق	**473.9**	**589.0**	**24.3**	**4,953.6**	**5,735.3**	**15.8**
العجز/ الوفر المالي بعد المساعدات	**-99.9**	**-286.4**		**-801.8**	**-738.9**	

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2011 بمقدار 31.9 مليون دينار أو ما نسبته 0.8٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2010 لـتصل إلى 3,895.1 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع حصيلة كلٍ من الإيرادات الضريبية والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 114.6 مليون دينار و 0.3 مليون دينار على التوالي، وانخفاض حصيلة الإيرادات الأخرى بمقدار 83.0 مليون دينار.

➢ الإيرادات الضريبية

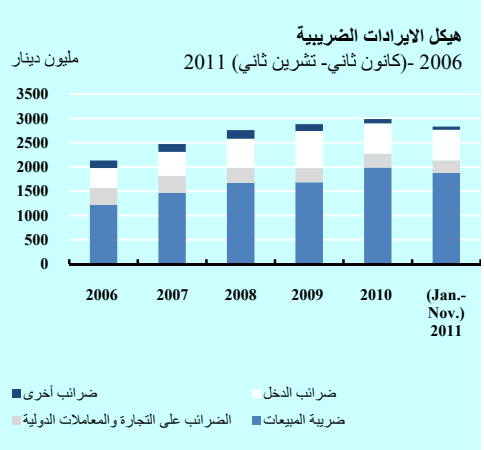

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2011 بمقدار 114.6 مليون دينار أو ما نسبته 4.2٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2010 لتصل إلى 2,831.0 مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 72.7٪ من إجمالي الإيرادات المحلية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، محصلة للتطورات التالية:

- **ارتفاع حصيلة الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات** بمقدار 81.1 مليون دينار أو ما نسبته 4.5٪ لتبلغ 1,873.6 مليون دينار، وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لزيادة حصيلة كل من ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 81.1 مليون دينار، وضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 9.5 مليون دينار، وضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 5.3 مليون دينار. وفي المقابل، انخفضت حصيلة ضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 14.8 مليون دينار.
- **ارتفاع حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح** بمقدار 40.6 مليون دينار أو ما نسبته 6.9٪ لتصل إلى 627.0 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 47.0 مليون دينار، وانخفاض ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 6.4 مليون دينار. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ما نسبته 78.9٪ من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 494.6 مليون دينار (منها 226.0 مليون دينار من دخل البنوك والشركات المالية).

- **ارتفاع حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** بمقدار 5.1 مليون دينار أو ما نسبته 2.0٪ لتبلغ 263.5 مليون دينار. وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، نتيجة لارتفاع حصيلة الرسوم والغرامات الجمركية بمقدار 13.6 مليون دينار. علماً بأن ضريبة المغادرين (والتي كانت ضمن الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية) قد ألغيت في ضوء أحكام القانون المؤقت للقانون المعدل لضريبة المبيعات رقم (29) لسنة 2009.

➢ الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبية)

انخفضت "الإيرادات الأخرى" خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2011 بمقدار 83.0 مليون دينار أو ما نسبته 7.4٪ لتصل إلى 1,045.2 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض، بشكل رئيس، نتيجة لانخفاض حصيلة الايرادات المختلفة بمقدار 62.3 مليون دينار لتبلغ 265.0 مليون دينار. وكذلك انخفضت حصيلة إيرادات دخل الملكية بمقدار 29.8 مليون دينار لتبلغ 229.7 مليون دينار (منها 201.3 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة). وفي المقابل ارتفعت حصيلة ايرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 9.1 مليون دينار لتبلغ 550.5 مليون دينار.

➢ الاقتطاعات التقاعدية

ارتفعت الاقتطاعات التقاعدية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2011 بمقدار 0.3 مليون دينار لتبلغ 18.9 مليون دينار.

- **المساعدات الخارجية**

ارتفعت المساعدات الخارجية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2011 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2010 بمقدار 812.7 مليون دينار لتبلغ 1,101.3 مليون دينار.

إجمالي الإنفاق

شهدت النفقات العامة في شهر تشرين ثاني 2011 ارتفاعاً مقارنة مع نفس الشهر من عام 2010 بمقدار 115.1 مليون دينار أو ما نسبته 24.3٪ لتصل إلى 589.0 مليون دينار. وكذلك شهدت النفقات العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2011 ارتفاعاً مقداره 781.7 مليون دينار أو ما نسبته 15.8٪ لتبلغ 5,735.3 مليون دينار. **وقد جاءت هذه الزيادة محصلة لارتفاع النفقات الجارية بنسبة 18.9٪ من جهة، وانخفاض النفقات الرأسمالية بنسبة 2.2٪، من جهة أخرى.**

النفقات الجارية

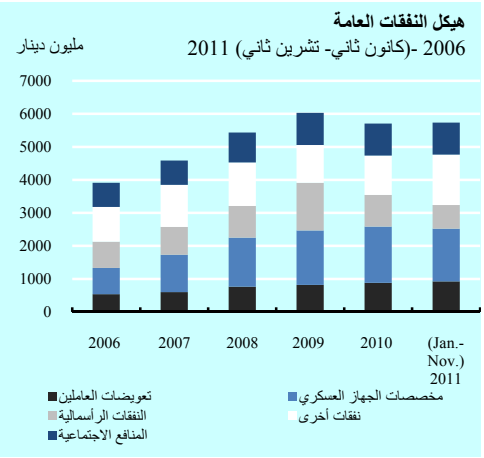

ارتفعت النفقات الجارية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2011 بمقدار 798.1 مليون دينار أو ما نسبته 18.9٪ لتصل إلى 5,019.8 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع معظم بنودها، حيث ارتفعت تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 116.0 مليون دينار لتبلغ 927.9 مليون دينار، كما سجل بند دعم السلع ارتفاعاً ملحوظاً وبمقدار 486.9 مليون دينار نظراً لارتفاع أسعار السلع الأساسية عالمياً وتحديداً مادة القمح إلى جانب استمرار دعم اسطوانة الغاز المنزلي وتثبيت أسعار بعض المشتقات النفطية (السولار،

البنزين، الكاز) ليسجل هذا البند ما مقداره 641.7 مليون دينار خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2011 بالمقارنة مع 154.8 مليون دينار لنفس الفترة من عام 2010. أما بند فوائد الدّين بشقيه الداخلي والخارجي فقد ارتفع بمقدار 19.7 مليون دينار ليصل إلى 374.7 مليون دينار، وكذلك ارتفع بند المنافع الاجتماعية بمقدار 127.2 مليون دينار ليصل إلى 970.9 مليون دينار، كما ارتفعت مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 24.6 مليون دينار لتبلغ 1,594.7 مليون دينار. وفي المقابل، شهد بند استخدام السلع والخدمات انخفاضاً بمقدار 17.5 مليون دينار ليبلغ 230.6 مليون دينار.

- **النفقات الرأسمالية**

شهدت النفقات الرأسمالية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2011 انخفاضاً بمقدار 16.4 مليون دينار، أو ما نسبته 2.2٪، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2010 لتصل إلى 715.5 مليون دينار.

الوفر/ العجز المالي

- **سجّلت الموازنة العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2011 عجزاً مالياً، بعد المساعدات، بلغ 738.9 مليون دينار** مقارنة بعجز مالي مقداره 801.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2010.

- **سجّلت الموازنة العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2011 عجزاً أولياً،** وذلك بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام من إجمالي النفقات العامة، بلغ 364.2 مليون دينار مقابل عجز أولي بلغ مقداره 446.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2010.

الدين العام

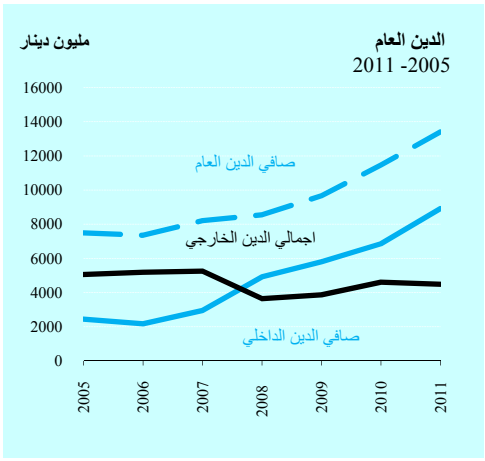

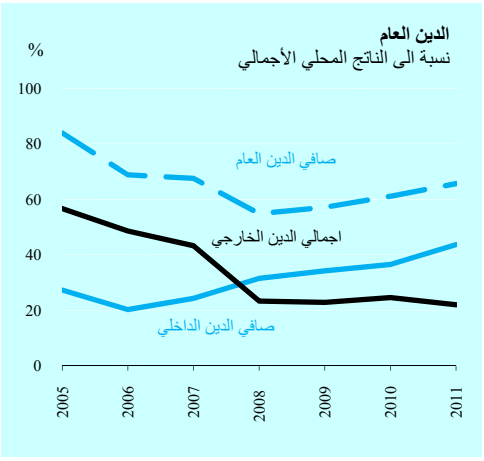

ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للحكومة (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية عام 2011 عن مستواه في نهاية عام 2010 بمقدار 2,016.0 مليون دينار ليبلغ 9,996.0 مليون دينار (49.0٪ من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة رصيد الدين العام الداخلي ضمن الموازنة بمقدار 1,282.0 مليون دينار وارتفاع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 734.0 مليون دينار. وقد جاء ارتفاع رصيد الدين العام الداخلي ضمن الموازنة، بشكل أساس، محصلة لارتفاع رصيد سندات وأذونات الخزينة ضمن الموازنة بمقدار 1,415.0 مليون دينار ليصل إلى 7,825.0 مليون دينار في نهاية عام 2011، من ناحية، وانخفاض رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية ضمن الموازنة بمقدار 80.0 مليون دينار ليصل إلى 832.0 مليون دينار، من ناحية أخرى.

- **سجّل صافي الدين العام الداخلي للحكومة** (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) **في نهاية عام 2011 ارتفاعاً** مقداره 2,063.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2010 ليبلغ 8,915.0 مليون دينار (43.7٪ من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي بمقدار 2,016.0 مليون دينار، وانخفاض قيمة ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة لدى الجهاز المصرفي عن رصيدها في نهاية عام 2010 بمقدار 48.0 مليون دينار.

- **انخفاض الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)** في نهاية عام 2011 عن مستواه في نهاية عام 2010 بمقدار 124.0 مليون دينار ليبلغ 4,486.8 مليون دينار (22.0٪ من GDP). ويذكر بأن رصيد الدين العام الخارجي بالدولار الأمريكي قد شكّل ما نسبته 38.8٪ من إجمالي الدين الخارجي، في حين وصلت نسبة الدين باليورو 8.2٪، أما نسبة الدين بعملة الين الياباني فبلغت 22.2٪، في حين شكّل الدين المقيّم بالدينار الكويتي 19.4٪.

- **ارتفع صافي الدين العام (الداخلي والخارجي)** في نهاية عام 2011 بمقدار 1,939.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2010 ليصل إلى 13,401.8 مليون دينار (65.7٪ من GDP) مقابل 11,462.8 مليون دينار (61.1٪ من GDP) في نهاية عام 2010. وترتيباً على ذلك، أظهرت نسبة صافي الدين العام إلى الناتج ارتفاعاً مقداره 4.6 نقطة مئوية بالمقارنة مع مستواها في نهاية عام 2010.

- **بلغت خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)** خلال عام 2011 ما مقداره 518.8 مليون دينار (منها 120.8 مليون دينار فوائد) مقابل 450.0 مليون دينار (منها 104.2 مليون دينار فوائد) خلال عام 2010.

❐ الإجراءات الماليــة والسعرية

- اقر مجلس الوزراء تعليمات معدلة لتعليمات علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين لسنة 2012، شاملة المدنيين والعسكريين وورثتهم، بحد أدنى للعلاوة مقداره ثلاثين ديناراً شهرياً، وحد أعلى مقداره 200 ديناراً شهرياً. كما أقر إعادة النظر في رواتب الاعتلال بحيث لا تقل عن 225 ديناراً لأي متقاعد من القطاعين المدني والعسكري الذين يتقاضون رواتب اعتلال فقط (شباط 2012).
- تمديد فترة إعفاء التجار الذين تزيد مبيعاتهم عن 50 ألف دينار سنوياً وتقل عن 75 ألف دينار سنوياً من التسجيل في قائمة مكلفي الضريبة العامة على المبيعات وذلك حتى نهاية عام 2012 (كانون ثاني 2012).

❐ المنح والقروض والاتفاقيات الأخرى

- التوقيع على اتفاقيتي منح مقدمة من الاتحاد الأوروبي بقيمة 20 مليون يورو، وذلك ضمن برنامج المساعدات الأوروبية للأعوام (2011 – 2013) والهادفة إلى دعم تنفيذ مشاريع وبرامج تنموية للمملكة. وتبلغ قيمة المنحة الأولى 15 مليون يورو، تم تخصيصها لدعم المرحلة الثانية من برنامج تحديث قطاع الخدمات في الأردن،فيما خصصت المنحة الثانية بقيمة 5 ملايين يورو لدعم المرحلة الثانية من مشروع دعم البحث والتطوير التكنولوجي والإبداع (شباط 2012).
- التوقيع على محضر اجتماع بين الحكومة الأردنية و الحكومة الألمانية يتضمن تخصيص ما مقداره 13.3 مليون يورو كمساعدات إضافية من منح ومساعدات فنية (شباط 2012).

- التوقيع على اتفاقيتي منح مقدمة من الاتحاد الأوروبي بقيمة 103 مليون يورو وذلك لدعم الموازنة العامة، بالإضافة إلى تنفيذ مجموعة من المشاريع والبرامج التنموية في القطاعات المختلفة وذات الأولوية. وتبلغ قيمة المنحة الأولى 25 مليون يورو لدعم مشاريع في قطاعات المياه والتنمية المحلية والديمقراطية والحاكمية، فيما سيتم تخصيص المنحة الثانية والبالغة 78 مليون يورو لدعم الموازنة العامة لتنفيذ برامج في قطاعات الطاقة المتجددة والتعليم والإصلاحات المالية العامة والتي سيتم صرفها على دفعات خلال الأعوام 2012 – 2014 (كانون أول 2011).

رابعاً: القطـــاع الخـارجـي

الخلاصة

- ارتفعت **الصادرات الكلية** (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر كانون أول من عام 2011 بنسبة 2.5٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2010 لتبلغ 509.7 مليون دينار. أما خلال عام 2011 فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 13.3٪ لتبلغ 5,654.1 مليون دينار.
- ارتفعت **المستوردات** خلال شهر كانون أول من عام 2011 بنسبة 17.2٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2010 لتبلغ 1,186.8 مليون دينار. أما خلال عام 2011 فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 17.6٪ لتبلغ 12,994.0 مليون دينار.
- وتبعا لما تقدم، شهد **العجز في الميزان التجاري** (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر كانون أول من عام 2011 ارتفاعاً نسبته 31.4٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2010 ليبلغ 677.1 مليون دينار. أما خلال عام 2011 فقد ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 21.1٪ ليبلغ 7,339.9 مليون دينار.
- وفقاً للبيانات الأولية، انخفضت **مقبوضات بند السفر** خلال شهر كانون أول من عام 2011 بنسبة 15.6٪ في حين ارتفعت مدفوعاته بنسبة 7.6٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2010 لتبلغ 128.9 مليون دينار و 62.8 مليون دينار، على التوالي. أما خلال عام 2011، فقد انخفضت مقبوضات ومدفوعات بند السفر بنسبة 16.4٪ و 1.8٪ مقارنة مع عام 2010 لتبلغ 2,026.3 مليون دينار و 997.8 مليون دينار، على التوالي.
- وفقاً للبيانات الأولية، انخفض **إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج** خلال شهر كانون ثاني من عام 2012 بنسبة 4.5٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2011 ليبلغ 186.3 مليون دينار.
- **سجّل الحساب الجاري لميزان المدفوعات** خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011 عجزاً مقداره 1,323.3 مليون دينار مقارنة مع عجز مقداره 666.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2010.
- سجّل **الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة** صافي تدفق للداخل مقداره 802.4 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011 مقارنة بحوالي 975.3 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2010.

- سجّل صافي **وضع الاستثمار الدولي** في نهاية الربع الثالث من عام 2011 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج بمقدار 1,084.0 مليون دينار ليصل إلى 13,545.4 مليون دينار مقارنة مع نهاية شهر كانون أول من عام 2010.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 563.1 مليون دينار وارتفاع المستوردات بمقدار 1,943.9 مليون دينار خلال عام 2011، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعاً مقداره 2,507.0 مليون دينار ليبلغ 17,774.0 مليون دينار مقارنة بعام 2010.

أهم التطورات لمؤشرات التجارة الخارجية خلال الأعوام 2010، 2011
بالمليون دينار

	كانون الثاني – كانون الاول			
	2010	معدل النمو (٪)	2011	معدل النمو (٪)
	القيمة	2010/2009	القيمة	2011/2010
التجارة الخارجية	15,267.0	11.5	17,774.0	16.4
الصادرات الكلية	4,990.1	10.2	5,654.1	13.3
الصادرات الوطنية	4,216.9	17.8	4,780.0	13.4
المعاد تصديره	773.2	-18.4	874.1	13.0
المستوردات	11,050.1	9.3	12,994.0	17.6
الميزان التجاري	-6,060.0	8.6	-7,339.9	21.1

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أهم الشركاء التجاريين للأردن خلال الأعوام 2010، 2011
بالمليون دينار

	2010	2011	معدل النمو (٪)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الأمريكية	655.8	733.8	11.9
العراق	648.2	715.0	10.3
الهند	550.9	615.5	11.7
السعودية	451.0	447.7	-0.7
لبنان	138.0	209.0	51.4
سوريا	169.4	181.4	7.1
الإمارات	179.7	163.3	-9.1
المستوردات			
السعودية	2164.4	2965.5	37.0
الصين	1188.6	1294.4	8.9
الولايات المتحدة الأمريكية	615.6	765.1	24.3
إيطاليا	379.3	684.6	80.5
المانيا	729.0	554.2	-24.0
مصر	492.9	537.7	9.1
الإمارات	286.0	504.4	76.4

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال عام 2011 ارتفاعاً نسبته 13.3٪ لتصل إلى 5,654.1 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 10.2٪ خلال عام 2010. وجاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة الصادرات الوطنية بمقدار 563.1 مليون دينار أو ما نسبته 13.4٪ لتصل إلى 4,780.0 مليون دينار، وارتفاع السلع المعاد تصديرها بمقدار 100.9 مليون دينار أو ما نسبته 13.0٪ لتصل إلى 874.1 مليون دينار.

وبتفحـص أبرز تطورات الصادرات الوطنية خلال عام 2011 بالمقارنة مع عام 2010، يلاحظ ما يلي:

- ارتفاع الصادرات من **الفوسفات** بمقدار 182.3 مليون دينار أو ما نسبته 68.8٪ لتصل إلى 447.3 مليون دينار، مقارنة مع نسبة تراجع وصلت إلى 2.3٪ خلال عام 2010. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع أسعار الفوسفات بنسبة 35.0٪ وارتفاع الكميات المصدرة بنسبة 25.1٪. وتعتبر الهند واندونيسيا وتركيا الأسواق الرئيسة لهذه السلعة، حيث استحوذت على ما نسبته 78.5٪ من إجمالي صادرات الأردن من الفوسـفات.

أبـرز الصـادرات الوطنيـة السـلعية خـلال عـامي 2010 و2011، بالمليون دينار

	2010	2011	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**4216.9**	**4780.0**	**13.4**
الملابس	**622.8**	**708.3**	**13.7**
الولايات المتحدة الأمريكية	579.0	658.2	13.7
البوتاس	**451.3**	**593.7**	**31.6**
الهند	197.5	159.8	-19.1
الصين	68.5	130.0	89.8
ماليزيا	48.2	78.1	62.0
الفوسفات	**265.0**	**447.3**	**68.8**
الهند	170.5	278.9	63.6
أندونيسيا	43.7	45.2	3.4
تركيا	8.5	27.2	220.0
الخضروات	**323.8**	**356.1**	**10.0**
العراق	74.6	84.8	13.7
سوريا	68.8	81.8	18.9
الأمارات	57.9	54.1	-6.6
منتجات دوائية وصيدلية	**423.2**	**354.7**	**-16.2**
السعودية	127.4	92.8	-27.2
الجزائر	69.0	46.4	-32.8
السودان	39.7	37.1	-6.5
العراق	27.1	29.3	8.1
الأسمدة	**311.4**	**266.6**	**-14.4**
الهند	162.3	151.3	-6.8
أثيوبيا	68.2	70.3	3.1
اليابان	22.7	4.6	-79.7

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- ارتفاع الصادرات من **البوتاس** بمقدار 142.4 مليون دينار أو ما نسبته 31.6٪ لتصل إلى 593.7 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع بلغت نسبته 42.3٪ خلال عام 2010. وقد شكلت الصادرات المتجهة إلى الهند والصين وماليزيا ما نسبته 62.0٪ من إجمالي صادرات البوتاس.

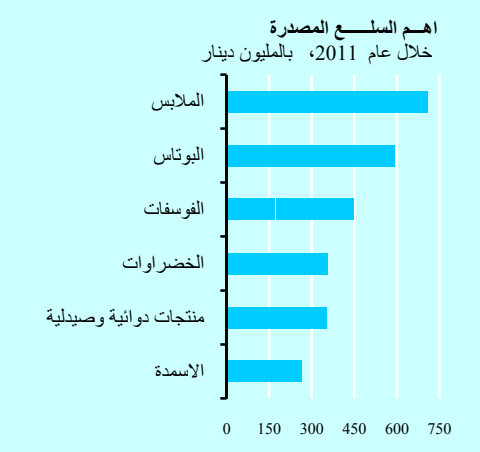

- ارتفاع الصادرات من **الخضروات** بمقدار 32.3 مليون دينار أو ما نسبته 10.0٪ لتصل إلى 356.1 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 15.7٪ خلال عام 2010. حيث استحوذت أسواق كل من العراق وسوريا والإمارات على ما نسبته 62.0٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.

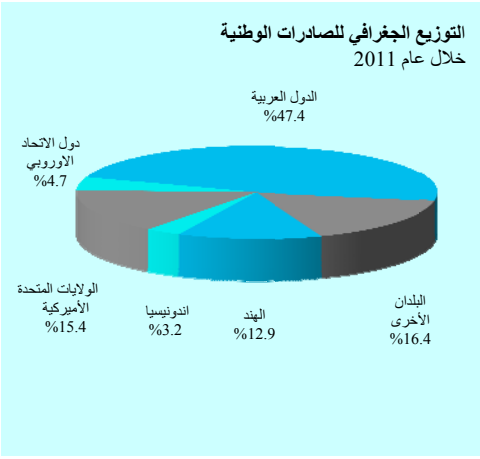

- انخفاض صادرات المملكة من **الأسمدة** بمقدار 44.8 مليون دينار أو ما نسبته 14.4٪ لتصل إلى 266.6 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 30.4٪ خلال عام 2010 ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيس إلى تراجع صادرات المملكة من الأسمدة إلى اليابان بنسبة 79.7٪. وقد شكلت الصادرات المتجهة إلى الهند وأثيوبيا ما نسبته 83.1٪ من إجمالي صادرات الأردن من الأسمدة.

وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس والفوسفات والخضروات و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والأسمدة خلال عام 2011 على ما نسبته 57.0٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 56.9٪ خلال عام 2010. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والعراق والهند والسعودية ولبنان وسوريا والإمارات على ما نسبته 64.1٪ من إجمالي الصادرات الوطنية خلال عام 2011 مقابل 66.2٪ خلال عام 2010.

المستـــــوردات السلعيـــــة

سجّلت مستوردات المملكة خلال عام 2011 مقارنة مع العام السابق ارتفاعاً مقداره 1,943.9 مليون دينار أو ما نسبته 17.6٪ لتبلغ 12,994.0 مليون دينار، مقابل ارتفاع نسبته 9.3٪ خلال عام 2010.

وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات عام 2011 بالمقارنة مع عام 2010، يلاحظ ما يلي:

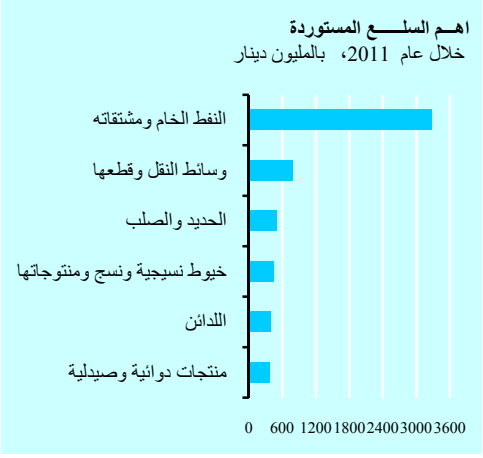

- ارتفاع مستوردات المملكة من **المشتقات النفطية** بمقدار 827.9 مليون دينار، أو ما نسبته 121.7٪ لتصل إلى 1,508.0 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 128.3٪ خلال العام السابق. ويعود ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع أسعار المشتقات النفطية في الأسواق العالمية وتكرار انقطاع الغاز المصري. وتعتبر أسواق كل من السعودية وإيطاليا والإمارات الأسواق الرئيسة لمستوردات الأردن من هذه السلع.

- ارتفاع المستوردات من **النفط الخام** بمقدار 407.4 مليون دينار أو ما نسبته 30.0٪ لتصل إلى 1,764.5 مليون دينار، مقارنة مع نسبة ارتفاع وصلت إلى 23.6٪ خلال نفس الفترة من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع أسعار النفط بنسبة 41.7٪، وانخفاض الكميات المستوردة بنسبة 8.2٪. ويذكر بأن معظم احتياجات المملكة من النفط الخام يتم تلبيتها من السعودية.

- ارتفاع مستوردات المملكة من **الحديد والصلب** بمقدار 33.9 مليون دينار أو ما نسبته 7.3٪ لتصل إلى 498.8 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع بلغت نسبته 2.4٪ خلال العام السابق. وقد استحوذت أسواق كل من تركيا وأوكرانيا والصين على ما نسبته 51.5٪ من مستوردات المملكة من هذه المادة.

- تراجع مستوردات المملكة من **وسائط النقل وقطعها** بمقدار 133.9 مليون دينار أو ما نسبته 14.5٪ لتصل إلى 791.5 مليون دينار مقابل تراجع بلغت نسبته 19.2٪ خلال العام السابق. حيث شكلت أسواق كل من كوريا الجنوبية وألمانيا واليابان ما نسبته 67.4٪ من إجمالي مستوردات المملكة من هذه الوسائط.

أبرز المستوردات السلعية خلال عامي 2010 و 2011 بالمليون دينار

	2010	2011	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**11,050.1**	**12994.0**	**17.6**
النفط الخام	**1357.1**	**1764.5**	**30.0**
السعودية	١٢٠3.1	1664.9	38.4
مشتقات نفطية	**680.1**	**1508.0**	**121.7**
السعودية	246.5	350.5	42.2
إيطاليا	56.4	292.7	419.0
الامارات	85.4	258.5	202.7
وسائط النقل وقطعها	**925.4**	**791.5**	**-14.5**
كوريا الجنوبية	243.5	272.1	11.7
ألمانيا	180.4	151.2	-16.2
اليابان	204.6	110.3	-46.1
الحديد والصلب	**464.9**	**498.8**	7.3
تركيا	107.7	106.3	-1.3
أوكرانيا	109.8	99.4	-9.5
الصين	38.4	51.4	**33.9**
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**396.1**	**451.0**	13.9
الصين	192.7	193.6	0.5
تايوان	67.2	100.3	49.3
تركيا	19.5	32.7	67.7
اللدائن	**316.6**	**382.3**	**20.8**
السعودية	144.5	174.5	20.7
الكويت	25.5	19.5	-23.5
تايوان	10.6	17.3	63.2
منتجات دوائية وصيدلية	**343.9**	**376.2**	9.4
سويسرا	41.9	47.8	14.1
المانيا	35.3	43.5	23.2
فرنسا	31.3	37.1	18.5

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

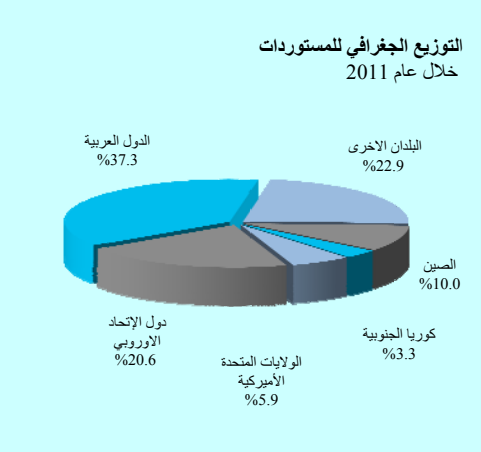

وعليه، استحوذت المستوردات من النفط الخام و"المشتقات النفطية" و"وسائط النقل وقطعها" و"الحديد والصلب" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" واللدائن و"منتجات دوائية وصيدلية" على ما نسبته 44.4٪ من إجمالي المستوردات خلال عام 2011 مقابل 40.6٪ خلال عام 2010. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والولايات المتحدة الأميركية وإيطاليا وألمانيا ومصر والإمارات خلال عام 2011 على ما نسبته 56.2٪ من إجمالي المستوردات مقابل 53.0٪ خلال عام 2010.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال عام 2011 ارتفاعاً مقداره 100.9 مليون دينار أو ما نسبته 13.0٪ لتبلغ 874.1 مليون دينار.

الميـزان التجـاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال عام 2011 ارتفاعاً مقداره 1,279.9 مليون دينار أو ما نسبته 21.1٪ مقارنة بعام 2010 ليصل إلى 7,339.9 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر كانون ثاني من عام 2012 بنسبة بلغت 4.5٪ مقارنة مع الشهر المقابل من العام السابق ليبلغ 186.3 مليون دينار.

السـفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال عام 2011 انخفاضاً مقداره 397.0 مليون دينار (16.4٪) لتصل إلى 2,026.3 مليون دينار. وتجدر الإشارة إلى أن عدد زوار المملكة (السياح) قد انخفض بنسبة 18.6٪ خلال عام 2011 مقارنة مع عام 2010.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال عام 2011 انخفاضاً نسبته 1.8٪ لتصل إلى 997.8 مليون دينار.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات إحصاءات ميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2010 إلى ما يلي:-

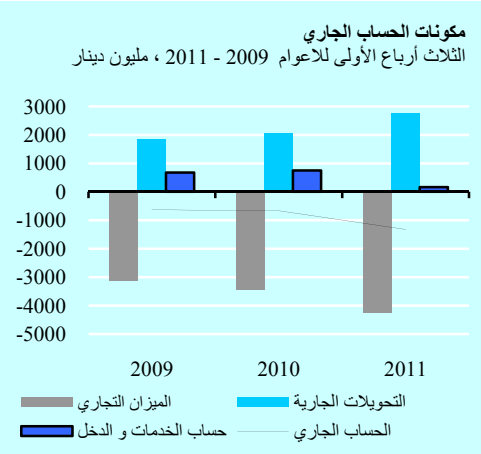

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 1,323.3 مليون دينار بالمقارنة مع عجز مقداره 666.6 مليون دينار تم تسجيله خلال الفترة المماثلة من عام 2010. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:-

- ارتفاع العجز في الميزان التجاري للمملكة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011 بمقدار 778.7 مليون دينار (22.5٪) ليصل إلى 4,238.1 مليون دينار مقارنة مع عجز مقداره 3,459.4 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2010.

- تسجيل حساب الخدمات لوفر مقداره 120.6 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011 مقارنة مع وفر بلغ 545.8 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2010، ويعود هذا التراجع بشكل رئيس إلى انخفاض الوفر في صافي بند السفر بمقدار 312.7 مليون دينار وارتفاع الوفر في صافي بند الخدمات الحكومية بمقدار 24.5 مليون دينار من جهة، وارتفاع العجز المسجل في صافي بند النقل بمقدار 109.5 مليون دينار من جهة أخرى.
- انخفاض الوفر المتحقق في حساب الدخل بمقدار 159.2 مليون دينار عن مستواه المسجل خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2010 ليصل إلى 42.5 مليون دينار، وذلك نتيجة زيادة العجز لصافي دخل الاستثمار بمقدار 139.6 مليون دينار وتراجع وفر صافي تعويضات العاملين بمقدار 19.6 مليون دينار.
- ارتفاع وفر صافي التحويلات الجارية بمقدار 706.4 مليون دينار ليصل إلى 2,751.7 مليون دينار، وذلك في ضوء ارتفاع صافي التحويلات للقطاع العام (المساعدات الخارجية) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011 بمقدار 655.0 مليون دينار لتسجل 1,239.7 مليون دينار، وارتفاع صافي التحويلات للقطاعات الأخرى بمقدار 51.4 مليون دينار ليصل إلى 1,512.0 مليون دينار. ويذكر أن مقبوضات حوالات الأردنيين العاملين في الخارج خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011 قد سجّلت انخفاضاً مقداره 60.4 مليون دينار (3.6٪)، كما انخفضت مدفوعات حوالات غير الأردنيين العاملين في الأردن بنحو 31.7 مليون دينار (13.3٪).

أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد أظهر الحساب الرأسمالي والمالي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011 صافي تدفق للداخل مقداره 1,342.7 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 415.3 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2010. ومن ابرز التطورات التي أسهمت في نتيجة حركة هذا الحساب ما يلي:

- تسجيل الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة لصافي تدفق للداخل مقداره 831.1 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011 مقارنة بحوالي 972.5 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2010، بينما سجل الاستثمار المباشر في الخارج ارتفاعاً بنحو 28.7 مليون دينار مقابل انخفاض مقداره 2.8 مليون خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2010.
- تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للخارج مقداره 157.8 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق مماثل مقداره 69.6 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2010.
- تسجيل بند صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للداخل مقداره 21.0 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للخارج مقداره 255.0 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2010.
- انخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011 بمقدار 677.1 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 235.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2010.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم الخارجية) في نهاية الربع الثالث من عام 2011 التزاماً نحو الخارج بلغ 13,545.4 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 12,461.4 مليون دينار في نهاية شهر كانون أول من عام 2010. ويعود ارتفاع رصيد الالتزامات نحو الخارج إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الثالث من عام 2011 بالمقارنة مع نهاية شهر كانون أول من عام 2010 بمقدار 1,279.5 مليون دينار ليصل إلى 30,792.4 مليون دينار، ويعزى ذلك بشكل أساس للآتي:

- ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة بمقدار 831.1 مليون دينار ليبلغ 16,379.1 مليون دينار.
- ارتفاع ودائع الجهات غير المقيمة في المملكة لدى الجهاز المصرفي الأردني بنحو 488.5 مليون دينار لتبلغ 6,775.9 مليون دينار.
- انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 79.9 مليون دينار ليبلغ 2,842.8 مليون دينار ويعود ذلك بشكل أساس إلى ارتفاع استثمارات الحافظة لغير المقيمين لدى القطاعات الأخرى بمقدار 79.6 مليون دينار وانخفاض السندات الحكومية بمقدار 42.7 مليون دينار.
- انخفاض رصيد القروض الخارجية الممنوحة لمختلف القطاعات الاقتصادية المقيمة بالمملكة بمقدار 34.6 مليون دينار ليبلغ 4,109.4 مليون دينار.

ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الثالث من عام 2011 بالمقارنة مع نهاية شهر كانون أول من عام 2010 بمقدار 195.5 مليون دينار ليصل إلى 17,247.0 مليون دينار، ويعزى ذلك بشكل رئيس لارتفاع ودائع البنوك التجارية في الخارج بمقدار 498.7 مليون دينار وارتفاع الاصول الأخرى للبنك المركزي بمقدار 126.5 مليون دينار وارتفاع رصيد استثمارات الحافظة بقيمة 172.8 مليون دينار وانخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 570.0 مليون دينار، وانخفاض الأصول الخارجية المتمثلة بالقروض الممنوحة للجهات غير المقيمة بمقدار 50.3 مليون دينار.